محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: QIC (F) 16 [2020]

لدى المحكمة المدنية والتجارية
لمركز قطر للمال
الدائرة الابتدائية

3 نوفمبر 2020

القضية رقم 14 لعام 2020

بين:

أزينيث كوا

المدعي

و

عوان ميديا انترناشيونال ذ م

المدعى عليه

الحكم

أمام:
القاضي فرانسس كركهام
القاضي جورج أريستيس
القاضي هيلين ماونتفيلد، مستشارة الملكة

الأمر القضائي

1) يجب أن تدفع المدعى عليه مبلغًا وقدره 28000 ريال قطري إلى المدعي خلال 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم.

الحكم

1) هذه القضية عبارة عن مطالبة براتب لم يتم سداده.

2) هي قضية تزعم فيها المدعي بأنها كانت تشغل منصب "مسؤولة حسابات" (إدارية) لدى الشركة المدعى عليه في سبتمبر وأنها واصلت شغل هذا المنصب حتى أغسطس 2019 عندما استقالت بسبب توقف المدعى عليه عن سداد راتبها الشهري البالغ قدره 4000 ريال قطري في فبراير من العام ذاته.

3) مما يعزز قضية المدعي أنه على الرغم من عدم وجود عقد مكتوب بينها وبين الشركة المدعى عليه، كان هناك اتفاق بينهما على المقابل، لأن المدعى عليه واصلت سداد راتبها الشهري حتى يناير 2019 وطالبت منها بعد ذلك مواصلة العمل لصالحها، واعدةً بسداد راتبها وتوقيع عقد رسمي عندما يحضر مالكو الشركة إلى الدوحة. وقد قررت التوقف عن الذهاب إلى العمل عندما لم يحدث شيء في هذا الصدد بحلول أغسطس من عام 2019، وفقدت التواصل مع ملاك الشركة المدعى عليه.

4) تطالب المدعي براتبها غير المدفوع والبالغ قدره 28000 ريال قطري للفترة من فبراير 2019 وحتى أغسطس 2019.

5) تم إرسال نموذج المطالبة حسب الأصول إلى المدعى عليه. لم تقدّم المدعى عليه أي دفاع.

6) قدمت المدعي طلبًا بإصدار حكم مستعجل تم إخطار المدعى عليه به حسب الأصول في 23 سبتمبر 2020. ولم تستجب المدعى عليه للطلب.

7) نظرًا إلى أنه تم تقديم نموذج المطالبة وطلب إصدار حكم مستعجل حسب الأصول، تستطيع المحكمة النظر في مطالبة المدعي، على الرغم من أنها لم تتلقَ ردًا من المدعى عليه. وتقتنع المحكمة بوجود أدلة كافية تمكّنها من النظر في القضية استنادًا إلى المستندات وأدلة أخرى قدمتها المدعي، وترى عدم ضرورة عقد جلسة استماع بحضور الطرفَين.

8) لا توجد صعوبة في استنتاج وجود اتفاق بين الطرفين بتعيين المدعي من جانب المدعى عليه في منصب "مسؤولة حسابات" براتب شهري قدره 4000 ريال قطري اعتبارًا من سبتمبر 2018 لفترة غير محددة. وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج بالاعتماد ليس على أدلة المدعي فحسب، لكن بالاعتماد أيضًا على حقيقة أن المدعى عليه، بموجب خطاب موجه إلى الهيئة الحكومية المعنية، تقدمت بطلب لإصدار تأشيرة إلى المدعي، حيث أوضحت صراحة أن راتبها سيكون 4000 ريال قطري. وضعنا أيضًا في الاعتبار حقيقة أن المدعي كانت تتلقى الراتب الموضح بانتظام من سبتمبر 2018 وحتى يناير 2019 وتم تقديم الإيصالات ذات الصلة إلى المحكمة. لذا اتضح وجود اتفاق يفيد بأن تعمل

المدعي لصالح المدعى عليه مقابل راتب قدره 4000 ريال قطري، واستمر هذا الاتفاق حتى قبول المدعي خرق المدعى عليه الاتفاق (بتوقفها عن سداد راتبها) وتوقفت هي الأخرى عن العمل بدءًا من سبتمبر 2019.

9) بتوقف المدعى عليه عن سداد راتب المدعي اعتبارًا من فبراير 2019 فصاعدًا تكون بذلك انتهكت الاتفاق المذكور وكان يحق بالتالي للمدعية الاستقالة والمطالبة بالسداد غير المدفوع اعتبارًا من فبراير 2019 وحتى استقالتها في أغسطس 2019. وبناءً على ذلك، تطالب المدعي بمبلغ 28000 ريال قطري.

10) لم يتم تقديم أي دفاع واقتنعت المحكمة، بناءً على الأدلة المعروضة عليها، بحق المدعي في الحصول على المبالغ المطالب بها.

11) ليس ثمة مطالبة بالفوائد وما من ذِكر لتكبد نفقات قانونية.

12) بناءً على ذلك، تأمر المحكمة بموجبه بأن تسدد المدعى عليه مبلغًا وقدره 28000 ريال قطري إلى المدعي في غضون 14 يومًا من تاريخ حكم اليوم.

بهذا أمرت المحكمة،

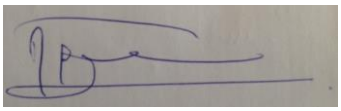

القاضي جورج أريستيس